

“البلديات والإسكان” تعتمد اشتراطات جديدة لتنظيم محلات العصائر وتعزيز السلامة الغذائية

25 نوفمبر، 2025



أثر الامتثال بالاشتراطات البلدية لمحلات العصائر

تحفيز الاستثمار



تسهيل بدء النشاط التجاري من خلال اشتراطات واضحة.

تشجيع رؤاد الأعمال على الاستثمار في القطاع.

رفع جودة الخدمة



ضمان منتجات آمنة تلبي تطلعات المستهلكين.

تحسين معايير النظافة وسلامة تداول العصائر.

تنظيم النشاط التجاري



ضبط التراخيص والأنشطة الإضافية والمتجانسة.

توحيد الاشتراطات وتنظيم أنماط المحلات.

تحسين المشهد الحضري



المساهمة في تحقيق بيئة تجارية أكثر تنظيمًا.

تنسيق واجهات المحلات وتعزيز حضورها البصري.



اعتمدت وزارة البلديات والإسكان اشتراطات تنظيمية جديدة لمحلات العصائر، بهدف رفع مستوى الامتثال، وتعزيز السلامة الغذائية، وضبط ممارسات التحضير والتخزين والتقديم بما يضمن جودة الخدمات ويحمي المستهلكين.

وأوضحت الوزارة أن الاشتراطات حدّت المعايير التخطيطية لمواقع محلات العصائر والأكشاك، واشترطت أن تكون ضمن مواقع تجارية معتمدة وعلى شوارع تجارية أو مراكز قائمة، مع الالتزام بمساحات مناسبة لكل نشاط، مشددة على منع إقامة الأكشاك قرب المداخل أو مناطق التجمّع ما لم تُترك مسافة لا تقل عن 6 أمتار، مع السماح بإقامتها في مواقف المجمعات بعد موافقة الأمانة.

وبيّنت أن الاشتراطات تُلزم بتوفير مساحات وظيفية مستقلة داخل المحل تشمل منطقة للتحضير وأخرى للتقديم وثالثة للتخزين؛ بما يضمن فصل العمليات ورفع مستوى النظافة ومنع التلوث أثناء إعداد المشروبات.

وأضافت الوزارة أن الاشتراطات تضمنت جوانب وقائية متعددة، من أبرزها توفير قائمة واضحة بالمنتجات والمكونات والمسببات المحتملة للحساسية، ومنع تقديم أي مشروب دون معلومات دقيقة عن تاريخ التحضير ومكوناته، إلى جانب الالتزام بظروف التبريد الموصى بها، مؤكدة على منع عرض أو بيع المنتجات التي لا تستوفي المواصفات المعتمدة من الهيئة العامة للغذاء والدواء.

وأشارت الوزارة إلى أهمية توفير لوحات تعريفية تتضمن رمز الاستجابة السريع الموحد للمركز السعودي للأعمال وقائمة الأسعار، إضافة إلى إتاحة وسائل الدفع الإلكتروني بشكل دائم، ووضع مواد توعوية داخلية تحث على الممارسات الصحية السليمة، كما نصّت الاشتراطات على توفير حاويات نظيفة ومحكمة الإغلاق، وتخصيص منطقة منفصلة لجمع النفايات بعيداً عن مواقع التحضير، لضمان بيئة تشغيلية آمنة.

وأكدت وزارة البلديات والإسكان استمرارها في تحديث الاشتراطات البلدية لمختلف الأنشطة التجارية والخدمية، وذلك في إطار عملها على تعزيز الصحة العامة ورفع كفاءة الخدمات في المدن السعودية.